

التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية Challenges facing civil society in promoting democracy

برقوق يوسف / أستاذ محاضر - ب-

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

berkoukyoucef@gmail.com

ملخص :

إن منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحياتهم وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها والياتها، فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون.

الكلمات المفتاحية : منظمات المجتمع المدني - التعزيز - الديمقراطية

Abstract:

Enter Civil society organizations contribute an important role in ensuring respect for the constitution and protecting the rights and freedoms of individuals and represent the best way to bring about peaceful change and national understanding with the authority in order to strengthen democracy and educate individuals on its origins and mechanisms. General and deepening the concept of respect for the constitution and the rule of law.

Keywords: Civil Society Organizations - Democracy Promotion

مقدمة

قد تعجز أحياناً الضمانات القانونية لتطبيق القواعد الدستورية وحقوق وحيات الأفراد عن توفير الحماية اللازمة للدستور واحترام حقوق الأفراد وحياتهم لذلك فإلى جانب الضمانات القانونية نجد ضمانات أخرى متمثلة في رقابة الرأي العام (مراقبة الأفراد لحكامهم).

إن رقابة الرأي العام تعد في الواقع العامل الرئيسي في احترام الدستور وما يتضمنه من حقوق وحريات للأفراد فكلما كانت هذه الرقابة قوية كلما كان التقيد بالدستور قوياً، وكلما كانت رقابة الرأي العام ضعيفة أو منعدمة كلما ضعف تبعاً لذلك احترام الدستور إذ إن احترام القواعد الدستورية إنما يرجع إلى مراقبة الأفراد لحكامهم. ويشترك في تكوين الرأي العام مختلف الهيئات والتنظيمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب عن طريق طرح أفكارها والدعوة إليها في مختلف الوسائل التي تؤدي دوراً كبيراً في نشرها وتعبئة الجماهير وتوجيههم من خلالها مثل الصحافة والوسائل السمعية والبصرية.¹

هناك علاقة تكاملية بين الدستور وطبيعة الأنظمة الديمقراطية، فكلما تضمن الدستور المبادئ والقواعد الديمقراطية مثل (تأسيسه على مبدأ المواطنة، والإقرار بأن الشعب مصدر السلطات، والإقرار بحكم القانون، وبفصل السلطات، والإقرار بالحقوق والحريات وبالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة)، وكلما حضيت وثيقة الدستور بالاحترام والالتزام بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، كلما تعززت درجة ديمقراطية النظام. إلا إن المجتمع المدني لا يمكنه التأثير على تصرفات الحكام ما لم يكن رأيهم مستنيراً ناضجاً ومنظماً من جهة أخرى غير إن هذا الطريق لا يتسع تأثيره إلا في الدول التي تكفل حرية التعبير والتي يبلغ فيها الرأي العام من النضج ما يؤهله القيام بواجب الرقابة وعدم الخضوع لمصالح فئات معينة تسخر الإرادة الشعبية والرأي العام لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة.

تصطدم أدوار وأنشطة المجتمع في دول التي تعمل فيها بمجموعة من التحديات المختلفة والمرتبطة بطبيعة العلاقة بينها وبين الأنظمة السياسية، وطبيعة الخصوصيات الثقافية والدينية وإيديولوجية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

هذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ما هي التحديات التي واجهت للمجتمع المدني في سبيل نفاذ القواعد الدستورية.

للإجابة عن هذه الاشكالية نتناول المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للمجتمع المدني

ثانياً: الدور السياسي للمجتمع المدني

ثالثاً- العوائق التي تواجه منظمات المجتمع المدني في عملها السياسي

أتاحت التحولات الديمقراطية في موجاتها السابقة أو الحالية في أكثر من بلاد، رغم تعثرها أحياناً، فرصة ثمينة للنخب السياسية والفكرية لاكتشاف وإعادة اكتشاف المجتمع

المدني. وقد تم ذلك من خلال الإطلاع على ملامحه الجديدة وغير المسبوقه والتعرف على فاعلين جدد وفدوا إليه من مسالك ومسارات مختلفة أدوا وظائف وأدوارا غير مألوفة كما أبانت هذه التحولات عن إنهاء حالة الاحتكار للحقل السياسي، الأمر الذي مكن المجتمع المدني من لعب أدوار مهمة سياسيا، كانت مصدر إرباك للدولة وللأنظمة السياسية في آن واحد.

أولا: الإطار النظري للمجتمع المدني

برز مفهوم المجتمع المدني في إطار أفكار ورؤى بعض المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي تعتمد أفكارهم أساساً على إن الإنسان يستمد حقوقه من الطبيعة لا من قانون يضعه البشر وهذه الحقوق لصيقة به تثبت بمجرد ولادته. وان المجتمع المتكون من اتفاق المواطنين قد ارتأى طواعية الخروج من الحالة الطبيعية ليكون حكومة نتيجة عقد اجتماعي اختلفوا في تحديد أطرافه والمفهوم المستقر للمجتمع المدني يقوم على أساس انه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطياً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظم القيمة في المجتمع من ناحية ، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى، وظل المجتمع المدني مفهوما جداليا غائما و منفلتا عمقت كثافة استعمالاته طابعه الإشكالي.²

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرباة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها" هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير.³

المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحا اقتصادية ولكن لها دور سياسي يتمثل في المساهمة في صياغة القرارات من موقعها خارج المؤسسات السياسية.⁴

وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحق المشاركة في الشؤون العامة التي تمكن الشعوب من تبادل الأفكار وتكوين أفكار جديدة والاشتراك مع الآخرين في المطالبة بحقوقهم كالمنظمات

المدافعة عن حقوق الإنسان، حقوق مكرسة في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ومن بينها:

1- يحمي القانون الدولي حق الأفراد في تكوين المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها والمشاركة فيها.⁵

2- يحق للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تعمل بعيداً عن تدخل الدولة غير المبرر في شؤونها، ويبرر التدخل إلا في إطار الحدود التي شرعها القانون لخدمة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.⁶

ويعد مجلس أوروبا أكثر صراحة حول هذه النقطة، حيث يرى أن المنظمات غير الحكومية ينبغي أن تكون حرة في السعي إلى تحقيق أهدافهم، شريطة أن يكون كل من الأهداف والوسائل المستخدمة متوافقة مع متطلبات المجتمع الديمقراطي.

وينبغي أن يكون المجتمع المدني حر في إجراء البحوث والتعليم والدعوة لمناقشة القضايا العامة، بغض النظر عما كان الموقف الذي اتخذته يتفق مع سياسة الحكومة.⁷ وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تختلف عن المؤسسات الدولة التي تسيطر أو تسعى للسيطرة على السلطة نظراً لأنها تستهدف رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح ويستفاد منها ممارسة التطوير والإصلاح المستمر للدولة.

وإذا كانت تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد سطوة الدولة من جانب؛ وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة فإنه يشترط توافر بعض السمات-⁸ حرية التشكيلات الذاتية والطوعية التي تهتم وترعى شؤون العامة للأفراد. - مؤسسات المجتمع المدني تمارس نشاطها ضمن حدود الدستور ولكن دون تسلط الدولة. -الاستقلال: فالمجتمع المدني الفاعل هو الذي يخلق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق المجتمع و مجتمع مدني متنوع من منظمات شبابية غير خاضعة للرقابة.

-الحرية: المجتمع المدني يعتمد على الحضور المباشر في الساحة من خلال التفاعل المستمر مع القضايا المختلفة

ثانياً: الدور السياسي للمجتمع المدني

تعتبر الحقوق السياسية جزءاً أساسياً من حقوق المواطن، وتتضمن عدة أشكال من الحقوق كالتعبير عن الرأي وحرية المعتقد السياسي والمشاركة في الوظائف العامة والمشاركة في الانتخابات ترشحا واقتراعاً وشكلت فكرة الانتماء للأحزاب جزءاً أساسياً من طبيعة

الممارسة السياسية، خاصة بعد تكريس حق تأسيس الجمعيات التي اختلفت أدوارها وفقاً لطبيعة موضوعها فظهرت النقابات لتدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولعبت دوراً أساسياً في العمل السياسي من خلال الضغط في مطالبتها على السلطة.

كما ظهرت جمعيات أخرى اهتمت بالنشاطات المدنية والثقافية، وأصبح المواطن في إطار هذه الحقوق مجتمعة ينتهي إلى الدولة من خلال هذه الروابط المختلفة التي تشكل في الإطار العام مفهوماً خاصاً للعمل السياسي، ولعبت هذه المجموعات المدنية دوراً مهماً في تشكيل وعي جديد على مستوى الحركة المدنية الشعبية مبنية على المفاهيم الحقوقية الأساسية، والوعي السياسي في معناه الواسع.

وفي مقاربة مع التطور الاجتماعي في المجتمعات العالمية تشكل هذه المجموعات القوى الضاغطة على السلطة لتلفت انتباهها باعتبار فئات ليست بقليلة من المجتمع المحلي لا تجد نفسها ممثلة في الحياة السياسية العامة، في ظل قانون انتخابي أكثر، وتسلب الحزبية الطائفية على العمل المدني من البلديات إلى الهيئات الاقتصادية إلى النقابات وغيرها من الوسائل الضاغطة التقليدية⁹.

لعل دور المواطن في حركته المدنية كقوة ضاغطة على العمل السياسي، يشكل ممارسة للعمل السياسي على غرار ما يتضمنه مفهوم الحوكمة، والذي يتلخص بتعزيز الشفافية والمحاسبة الدائمة والمستمرة لعمل الهيئات الحاكمة بما لا يخالف القيم الأساسية لحقوق الإنسان، لذلك أصبحت هذه القوة تشكل ركناً أساسياً من أركان الإدارة والحكم في المجتمعات الحديثة¹⁰.

وبذلك إضافة إلى دور المؤسسات الرسمية في الرقابة والإدارة، التي أصبحت تشكل "الأدوات الخاصة" للقوى المسيطرة على المؤسسات الدستورية، عنصر إضافي وضروري وهو دور المجتمع المدني في عملية الرقابة والمتابعة، بالرغم من أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلاً عن قيامها بدور أساسي في توجيه المواطنين وتدريبهم عملياً واكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية. ويبدو هذا الأمر وكأنه افتكاك للوظائف التقليدية أو تقليص منها على حساب الدولة ولصالح منظمات المجتمع المدني فهذه الأخيرة بصدد فرض نفسها كفاعل سياسي شرعي يؤثر في السياسات العمومية ويضغط عليها عبر قدراته التعبوية¹¹.

وبهذا المعنى فإن منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحياتهم وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم

الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها والياتها، فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون.¹²

وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة.

من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف ، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم.¹³

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع . ومن ثم هي من أفضل الأطر للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية . ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية.¹⁴

ثالثاً- العوائق التي تواجه منظمات المجتمع المدني في عملها السياسي

على الرغم من النصوص القانونية الصادرة عن المنظمات الدولية لتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية، والتي من بينها قرار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة 21/24 بشأن تهيئة بيئة آمنة مواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها قانونياً وممارسة، إلا أنه في بعض الحالات سعت أحكام قانونية وإدارية محلية إلى خلق عراقيل أمام المنظمات غير الحكومية أو تمّ إساءة استخدامها لغايات عرقلة عمل المجتمع المدني وتعريض سلامتها للخطر بطريقة مخالفة للقانون الدولي والنظام السياسي يتدخل في مؤسسات المجتمع المدني ليس بهدف السيطرة عليها فقط وإنما ابتلاعها وإحاق خطاياها.

اد توجد بعض المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني التي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل ومؤثر في قرارات النظام السياسي وتتعلق هذه المعوقات باختلاف الأجندات نتيجة تدخل القوى الخارجية والممولة، والإعاقات المستمرة والقيود المفروضة من جانب النظام السياسي، فضلا عن عوائق داخلية تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاته مثل غياب الهدف الذي يفرض نفسه على كافة مؤسسات المجتمع المدني وغياب قيم الحريات والحوار وتزايد التهديدات القانونية أو شبه القانونية أمام مسار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحدت من حرية واستقلالية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وعرقلة جهودهم في تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان ويظهر ذلك جليا في¹⁵:

- الحد من أنواع الأنشطة التي يمكن القيام به.
- فرض العقوبات الجنائية على الأنشطة غير المسجلة.
- القيود المفروضة على تسجيل الجمعيات.
- تقييد مصادر التمويل.

بالإضافة إلى ذلك قد تحول وطأة الإجراءات الإدارية والتدابير الاستثنائية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دون تنفيذ الأنشطة أو تأخرها وتستخدم الأحكام القانونية المقيدة بشكل متزايد لتثبيط المنظمات غير الحكومية وإعاقتها، ومنع تكوينها. ونذكر من بينها:

- الحق المحدود في التجمع.
- فرض قيود على المؤسسين.
- أسباب عامة للرفض.¹⁶

ولذلك بالإضافة إلى العراقيل القانونية التي تطبق بشكل تعسفي فإن هناك مجموعة من العراقيل التي تواجه نشاط أو أفراد أو هيئات المنظمات غير الحكومية خارج عن القانون¹

7

- كما أن العولمة أدت إلى إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين كان منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة لكن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة مثل حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، وشجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها مما أدى إلى قيام مئات

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا الجزئية.¹⁸

ومن جهة أخيرة هناك بعض المعوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها التي تمنعها من القيام بدور سياسي مؤثر مثل: الفلسفة الحاكمة للعمل التطوعي والتي تبدو حتى الآن قاصرة إلى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقط فضلا عن أوضاع الحريات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشهد إعاقة للتعبير الديموقراطي على أعضائها أنفسهم وتكبير حركتهم الذاتية في نفس الوقت الذي تنخفض فيه بدورها إلى مجرد العرض الذي يتوسل إلى النظام السياسي¹⁹

وعليه ينبغي أن تتقييد السلطة الحكومية المعنية بمعايير موضوعية وتمتنع عن اتخاذ قرارات اعتباطية، وتمتع أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال منظماتهم بالحق في حرية التعبير.²⁰

إن دراسة واقع المجتمع المدني وأولويات مؤسساته في المرحلة السابقة، وتحليل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات ورصد علاقتها بالنظام السياسي كل ذلك لابد وأن يساهم في تحديد مقومات انطلاق العمل المدني والعمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو خلق صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتستند لخدمة المجتمع من خلال خدمة مصالحها، فضلا عن القدرة على النقد الذاتي لتجاوز تلك المعوقات التي تحد من انطلاق المجتمع المدني، وفي مقدمتها الاتفاق على آليات للصراع والخلاف الداخلي لتجنب تلك الصراعات الدورية.

خاتمة

غير أن دور المجتمع المدني يظل دون المستوى المطلوب من التأثير في قرارات النظام السياسي حتى الآن وهو ما يفرض على مؤسسات المجتمع المدني تطوير رؤيتها للعمل السياسي والبحث عن مبادئ ووسائل جديدة من أجل الحصول على التأثير الهادف لفرض مطالب مؤسسات المجتمع المدني على النظام السياسي.

ومهما كان الاختلاف حول تقييم أداء المجتمع المدني وتباين وجهات النظر حول عقلانية المطالب المرفوعة والممارسات المستحدثة مع قيم الديمقراطية، فقد تمكن المجتمع المدني في كل ذلك من ابتكار أشكال مستحدثة من الاحتجاج والضغط والمشاركة في صناعة القرار السياسي إلى حد فرض خياراته في أكثر من حالة.

الهوامش:

- ¹- عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2010، ص 111.
- ²- منصور مرقومة، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، 2010، ص 303.
- ³- احمد شكر الصبيحي مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 73.
- ⁴- محمد احمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 29.
- ⁵- هذا المبدأ يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 (ثالثا) من 10 ديسمبر 1948 والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1976 اعتمدته الجمعية العامة في القرار 22 ألف (الحادي والعشرون) في 16 ديسمبر 1966 تنص المادة 20 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل فرد الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات". وينص كذلك إعلان الأمم المتحدة لحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا لعام 1998 على أن: "لكل شخص الحق بمفرده وبلاشتراك مع غيره على الصعيدين الوطني والدولي... (ب) في تكوين والانضمام والمشاركة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات أو الجماعات". وهذا الإعلان اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 144/53 المؤرخ في 09 ديسمبر 1998.
- <http://www.ohcho.org/english/law/freedom.htm>
- ⁶- تزعم الحكومات بضرورة تلك الإجراءات لتعزيز مسؤولية المنظمات غير الحكومية أو حماية السيادة الوطنية والأمن القومي أو مناهضة الإرهاب، وتكمن المشكلة الأساسية في أن هذه المفاهيم عرضة لسوء الاستخدام، كما أنها تقدم الذرائع الملائمة لخلق المعارضة سواء التي يعبر عنها الأفراد أو منظمات المجتمع المدني، فتحت ذريعة الأسباب الأمنية يمنع المدافعون عن حقوق الإنسان من مغادرة مدنها كما يتم استدعائهم من قبل الشرطة وغيرها من أجهزة الأمن وترهيبهم، وأمرهم بوقف جميع أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، وقد حوكم المدافعون وأدينوا بموجب تشريعات أمنية مبهمة وحكم عليهم بأحكام سجن قاسية.
- ⁷- يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي وبالتالي - النقابات المهنية - النقابات العمالية - الحركات الاجتماعية - الجمعيات التعاونية - الجمعيات الأهلية - نوادي هيئات التدريس بالجامعات - النوادي الرياضية والاجتماعية - مراكز الشباب والاتحادات الطلابية - الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال - المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة - الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر - مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.
- ⁸- محمد احمد نايف العكش، المرجع السابق، ص 29.
- ⁹- عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الفكر، العدد 3، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص 12.
- ¹⁰- عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، العدد السابع، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، 2006، ص 322.
- ¹¹- بلعور الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 322.

- ¹² - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2000، ص13.
- ¹³ - عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص12.
- ¹⁴ - منصور مرقومة، المرجع السابق، ص303.
- ¹⁵ - دليل عملي للمجتمع المدني، المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ص14، www.ohchr.org.
- ¹⁶ - تمثل إحدى الوسائل القانونية الشائعة في استخدام أسباب مبالغ فيها، وغامضة لرفض طلبات التسجيل، ومما يفاقم المشكلة هو أن القانون قد لا يوفر آلية لاستئناف قرار الرفض.
- ¹⁷ - في هذا الصدد نجد ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في الحدث رفيع المستوى بشأن دعم المجتمع المدني، 23 سبتمبر 2013، "غالبا ما يعرض الناس ومجموعات المجتمع المدني حياتهم للخطر من أجل تحسين حياة الآخرين، فهم يتحدثون جهرًا رغم علمهم بأنهم يستطيعون البقاء صامتين للأبد، أنهم يسلطون الضوء على المشاكل التي يتجاهلها الآخرون أو ربما لا يعرفون حتى بوجودها، أنهم يحمون حقوقنا، وهم يستحقون حقوقهم".
- ¹⁸ - حسن سلامة، ماهية دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014، ص8.
- ¹⁹ - محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 167، 1993، ص14.
- ²⁰ - ففي كينيا كشفت السلطات من تدابيرها الرامية إلى تقييد أنشطة منظمات المجتمع المدني والسيطرة عليها، وكانت من بين هذه 15 منظمة غير حكومية لم تجر تسميتها، واتهمت بتمويل الإرهاب، كما أصدرت الحكومة إنذارًا بمنح 10 منظمات غير حكومية دولية، ومنظمات غير حكوميتين محليتين مهلة 21 يوما لكي تقدم حساباتها المالية المدققة.